الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
7 November 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدبرييوتين (نائب الرئيس) ..... (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59736 (A)

نظرا لغياب السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون)، تولى السيد بريبوتين (سلوفاكيا) رئاسة الجلسة، وهو نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/C.3/58/L.33)

مشروع القرار A/C.3/58/L.33: التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

١ - **السيد مير** (البرازيل): عرض مشروع القرار A/C.3/58/L.33 باسم المشاركين في تقديمه، وعددهم ١١، ثم شكر الوفود التي أسهمت في وضعه، وقال إن النص المقترح، الذي يُعد موضوعه أساسيا بالنسبة للاحتفاظ بالديمقراطية، قد صيغ في ضوء استلهام قرارات لجنة حقوق الإنسان، التي ووفق عليها في جنيف بتوافق الآراء أثناء السنوات الأربع الأخيرة، وهو يهدف بصفة خاصة إلى تنبيه المجتمع الدولي إلى أن العمليات الانتخابية قد تسيء إلى الديمقراطية، كما هو الحال فيما يتعلق ببعض البرامج السياسية التي تستند إلى العنصرية.

٢ - **الرئيس:** أعلن أن إكوادور قد انضمت إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/58/12)، (ملحق) A/58/12/Add.1، A/58/21، A/58/299، A/58/353، A/58/410، A/58/415-S/2003/952)

٣ - **السيد تارانـدا** (بيلاروس): قال إن مسألة اللاجئين لا تزال موضوع الساعة، فالفقر والاضطرابات الاقتصادية فيما بين البلدان والمناطق والصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الإيكولوجية تفضي إلى الهجرة بكافة أنحاء العالم.

٤ - وبيلاروس تواجه تصاعد الهجرة السرية، وهذه ظاهرة معقدة تهدد السلام والأمن الدوليين، وهي ترتبط بمشاكل أخرى، من قبيل الاتجار في الأشخاص وتهريب الأسلحة وإدمان المخدرات والبغاء والجريمة ونشر الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٥ - وبيلاروس، وهي من بلدان المرور العابر، تعتقل كل سنة آلاف المهاجرين السّريين الذي يحاولون الدخول إلى أوروبا الغربية، كما أنها تقضي على شبكات للهجرة غير القانونية. وعلى الرغم من قيام بيلاروس باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمكافحة هذا النوع من الهجرة، فإنها لا تمتلك الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه التدابير على نحو فعال. ومن المطلوب من المجتمع الدولي، لهذا السبب، أن يواصل تعاونه مع بيلاروس وأن يقدم إليها مساعدة مالية وتقنية وأن يواصل تبادل المعلومات معها. وبيلاروس ترحب بالتدابير المقترحة في تقرير المفوض السامي (A/58/410)، فهذه التدابير ستتيح تعزيز التعاون، ولا سيما على الصعيد المالي، فيما بين البلدان الأصلية للاجئين وبلدان استضافتهم وبلدان مرورهم العابر.

٦ - وخلال السنوات العشر الماضية، استضافت بيلاروس أكثر من ٣٥ ٠٠٠ مهاجر من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا.

والحكومة قد جعلت من التكامل الاجتماعي وحماية حقوق اللاجئين أولوية من أولوياتها، ومن ثم، فإنها تبذل قصاراها من أجل تكييف تشريعاتها وفْق أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧؛ ولقد أصدرت قوانين عديدة كيما يتمكن اللاجئون، شأنهم شأن رعايا بيلاروس، من الوصول إلى التعليم وشبكة الخدمات الصحية، مع الاستفادة مما يُقدَّم من مساعدة طبية ونفسية وقانونية. وأنشأت الحكومة أيضا، في نطاق وزارة العمل والحماية الاجتماعية، إدارة الهجرة، وهي تعتني بمسألة المهاجرين، وتتعاون مع جهات تتضمن، بصفة خاصة، المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، وكذلك مع مفوضية شؤون اللاجئين التي أفضت أعمالها إلى تمكين بيلاروس من تنفيذ مختلف المشاريع التي تتعلق باللاجئين.

٧ - ووفد بيلاروس يحبّذ تعزيز قدرة المفوضية، مما يؤدي إلى تمكينها من الاضطلاع بمهمتها على نحو أرفع شأناً، وهو يرحب، في هذا الصدد، باعتماد ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤''، ومبادرة ''تكملة الاتفاقية''، إلى جانب ما قرره المفوض السامي من تحسين علاقاته مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات وسائر الشركاء بهدف الاتجاه نحو الأخذ بالحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين والهجرة.

٨ - **السيد نيير** (البرازيل): أهدى تحيته إلى السيد سرجيو فيرا دي ميللو ولموظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم في حادث الاعتداء الأخير على مبنى الأمم المتحدة، ثم قال إن موظفي الشؤون الإنسانية يتعرضون للعنف على نحو مطرد، وأنه ينبغي كفالة أمنهم بأسرع ما يمكن.

٩ - والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين تشكل الركائز الرئيسية للنظام الدولي لحماية الأشخاص، وبالتالي، فإن البرازيل تعلق أهمية كبيرة على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، وهي تدعو البلدان التي لم تصدق عليهما بعد إلى القيام بذلك. ولما كانت حالة اللاجئين لا تتوقف عن التطور، فإنه يجب على الدول أن تضاعف جهودها، من خلال اتخاذ تدابير جديدة لحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء، بالإضافة إلى أي شخص يتعرض للتحرّش الجنسي أو الاستغلال. ومن المتعين على المجتمع الدولي أن يفي بتعهداته من أجل حماية اللاجئين والعائدين والمشردين، وأن يجد حلا دائما لمشاكلهم عن طريق تزويدهم بالوسائل اللازمة لممارستهم لحقوقهم الأساسية على نحو فعال.

١٠ - ومن الواجب أن تُوثَّق الروابط القائمة بين المفوضية، التي تضطلع بدور أساسي على صعيد إدماج اللاجئين في البلدان المضيفة، وسائر وكالات الأمم المتحدة، التي تهتم بالشؤون الإنسانية، وبالتالي، فإنه ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بتكريس مزيد من الموارد المالية من أجل إدماج اللاجئين بالبلدان النامية أو إعادتهم إلى وطنهم بمحض إرادتهم، وذلك في ضوء مراعاة أن إعادة التوطين في بلد ثالث تشكل أحيانا الحل الدائم الوحيد أمام اللاجئين، الذين لا يمكن ضمان أمنهم في بلدان منشئهم أو في البلدان التي قامت باستضافتهم في البداية.

١١ - ووفد البرازيل يشعر بالاستياء لأن عمليات الاتجار في الكائنات البشرية وموجات المهاجرين الاقتصاديين تُضفي صورة سلبية على مشكلة اللاجئين، وفي إطار ضرورة تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي لا تجري مراعاته دائما بكل أسف، يتعين على البلدان المتقدمة النمو، وخاصة تلك البلدان التي اتخذت تدابير لمكافحة الإرهاب، ووضعت سياسات للهجرة تتسم بالمزيد من الصرامة، أن تواصل استضافة اللاجئين.

١٢ - ومثال البرازيل، التي تستضيف أعدادا مطردة من اللاجئين، يوضح أن التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة للوفاء باحتياجات اللاجئين وتمكينهم من الوصول إلى أسواق العمل والخدمات المتعلقة بالصحة والضمان الاجتماعي.

١٣ - **السيدة محمد** (كينيا): قالت إن حكومتها حريصة على حماية اللاجئين، وهذه الحماية واردة في صكوك دولية وإقليمية كما أنها متفقة مع التقاليد الوطنية منذ زمن بعيد. ومع هذا، فإنه يجب أن يُراعى أن كينيا لا تستطيع مواجهة الأحوال السائدة دون مساعدة متزايدة من المجتمع الدولي، وذلك في ضوء محدودية مواردها وضخامة أعداد اللاجئين الذين تقوم باستضافتهم. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يثبت تضامنه على نحو أكثر صلابة، لا من خلال توفير مساعدة مالية ومساعدات أخرى أكثر ضرورة فحسب، بل أيضا من خلال الاحتشاد في إطار نظام عالمي يتسم بالتركيز على حماية اللاجئين، إلى جانب إقامة حوار أكثر عمقا من أجل معالجة الحقائق القائمة. وثمة ضرورة للقيام، في جميع البلدان، بتحسين هياكل استضافة اللاجئين وإدارة شؤونهم. وجهود المفوضية، في هذا الشأن، لم تكن بنفس الفعالية التي اتسمت بها مساهمتها في وضع تشريعات تتعلق باللاجئين.

١٤ - وحماية اللاجئين تتعرض للتّعقّد من جراء ثلاثة عناصر: ضخامة عدد من تمت استضافتهم، واضطراب الأمن بسبب الأنشطة الإجرامية لبعض اللاجئين (حيازة الأسلحة والمخدرات)، ورد فعل السكان المحليين الذين يروْن أن اللاجئين أسعد حظاً منهم، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع مواجهات. ومن الواجب بالتالي على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للبلدان كيما تعزز قدراتها، وتحمي حدودها من الهجرة غير المشروعة والجنوحية وأي تهديدات أخرى لأمنها. وثمة ضرورة أيضا لمواصلة توعية السكان بشأن مشاكل اللاجئين والحاجة إلى مساعدتهم؛ والشراكات مع المجتمع المدني أكثر قدرة على تنفيذ هذه المهمة من الحكومات والمفوضية. وكينيا تشعر بالاغتباط إزاء ذلك الدعم المتزايد الذي توفّره عناصر مجتمعها المدني فيما يتعلق بحقوق اللاجئين وحمايتهم.

١٥ - ومن رأي كينيا أن الإعادة الى الوطن في ظل موافقة حرة تشكل أفضل حلٍّ دائم لمشكلة اللاجئين. وهذا هو السبب في عملها على تهيئة تسوية سلمية للصراعات القائمة في السودان والصومال، حتى يتمكن لاجئو هذين البلدين من العودة إلى ديارهم. ومن دواعي اغتباط كينيا أن مفاوضات السلام قد شارفت على النجاح، وهي تتقدم بالشكر للمجتمع الدولي لما بذله من جهود في هذا السبيل.

١٦ - **السيد غيورغيو** (إريتريا): قال إن من المؤكد أن ثمة صعوبات تجابه اللاجئين فيما يتصل بالعودة إلى بلدانهم عقب سنوات عديدة من المعيشة في المنفى؛ ومن المتعذّر أن يُعاد إدماج هؤلاء اللاجئين داخل مجتمعاتهم إلا إذا كان في استطاعتهم أن يضطلعوا بوجود مثمر في هذه المجتمعات. والنواحي العديدة لمشكلة اللاجئين تتطلب جهودا متضافرة ومنسقة. ومن دواعي الاغتباط لدى إريتريا، أن الدول أعضاء الأمم المتحدة والمفوضية متفقة على ضرورة إيجاد حل دائم لهذه المشاكل، كما أن المفوضية تبذل قصاراها لتشجيع استمرارية برامج إعادة اللاجئين إلى وطنهم بناء على موافقة طوعية بالإضافة إلى إعادة دمجهم.

١٧ - وحكومة إريتريا قد وضعت برنامجا متكاملا للاستجابة لمشاكل اللاجئين والمشردين والمطرودين، وكفالة الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة احتياجات التنمية، وهي تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تزويدها

بالدعم اللازم على نحو يتسم بالسخاء. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج إعادة اللاجئين الإريتريين من السودان، بناء على موافقة طوعية، قد شُرِع فيه، ومن شأن هذا البرنامج أن يتيح عودة آلاف عديدة من الأشخاص من الآن وحتى نهاية العام. وثمة عدد كبير من اللاجئين يتطلع إلى العودة من السودان، ومن ثم، فإن وفد إريتريا يأمل في إنجاز هذه العودة على نحو منظم وفي إطار من الأمن والكرامة، وذلك من خلال التعاون من قبل إريتريا والسودان والمفوضية في سياق ذلك الاتفاق الثلاثي الذي وقعت هذه الأطراف عليه. وإريتريا مستعدة للقيام، إزاء اللاجئين الإريتريين، بتطبيق شرط وقف المساعدة من جراء زوال الظروف التي كانت قائمة، فالمفوض السامي لشؤون اللاجئين قد أعلن قابلية هذا الشرط للتنفيذ.

١٨ - ووفد إريتريا يشعر بالاهتمام أيضا بمسألة المشردين داخل بلدهم بسبب الحرب التي وقعت بمناطق الحدود في عام ٢٠٠٠. وهناك ما يقرب من ٠٠٠ ٦٥ شخص، تعيش غالبيتهم في مخيمات مؤقتة، وهم معرضون لهذه المأساة الإنسانية، التي يمكن لها أن تظل قائمة إذا ما تركت الحدود بين إريتريا وإثيوبيا دون رسم محدد. وليس أمام إريتريا بالتالي إلا أن تشعر بالقلق إزاء رفض إثيوبيا ما قررته لجنة تعيين الحدود بين البلدين.

١٩ - **السيد ميكبرايونثونغ** (تايلند): قال إن بلده قد شارك بنشاط في ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤''، وأنه يتابع باهتمام المبادرات المتخذة من قبل المفوض السامي من أجل تعزيز المفوضية. ومن شأن المفوضية أن تستفيد بالطبع من توثيق صلاتها مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ومع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية بصفة خاصة. وثمة أهمية كبيرة أيضا لتلك المبادرات الأخرى، التي تُعد مستقلة عن الأمم المتحدة، مثل الاضطلاع بمؤتمرات وزارية دورية من أجل الدول التي ليست أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وتعزيز الشراكة القائمة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة سوف يتيح مكافحة الاتجار في الأشخاص. وهذا من شأنه أن يشكل، في إطار التعهدات المعلنة في سياق عملية بالي، قاعدة متينة لحل المشاكل الشديدة الصلة بالهجرة واللجوء السياسي. وتايلند تعرب عن غبطتها في النهاية بذلك الكفاح الذي تضطلع به المفوضية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٢٠ - وثمة نقطة ضعف خطيرة تتسم بها المفوضية، وهي افتقارها إلى الموارد اللازمة، وهذا قد يعرض أعمالها للمخاطر. وبالتالي، فإن تايلند تدعو المانحين إلى مساندة المفوضية والبلدان المضيفة. وهي تشعر بالاغتباط إزاء تشديد المفوض السامي على تقاسم الأعباء والأخذ بحلول دائمة، كما أنها تأمل في أن تؤدي مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' إلى الإسهام في مساعدة البلدان المضيفة النامية.

٢١ - وتايلند، التي تضم عددا كبيرا من المشردين دون تهيئة أي حل دائم بالنسبة لهم، بحاجة إلى مساعدة مستمرة، ولا سيما من قبل المفوضية. وبغية الاضطلاع بالإعادة على نحو دائم وتجنب حدوث تدفقات من اللاجئين، فإن تايلند تشدد على برنامج ''عمليات الإعادة الأربع'' وكذلك على التنمية.

٢٢ - وبعض اللاجئين يعمدون إلى إساءة استخدام الاستضافة الإنسانية التي تقدم لهم، فضلا عن المركز الخاص الذي تعترف لهم به المفوضية، وهم ينخرطون في أنشطة من أنشطة السياسة أو الدعاية. ومن ثم، فإن حكومة تايلند تطلب إلى المفوضية أن تحرص على تعريف الأشخاص الذين يتلقون المساعدة بالتزاماتهم إزاء البلد المضيف مع احترامهم لهذه الالتزامات.

٢٣ - وتايلند تشعر بالقلق إزاء تدهور أحوال البيئة في مواقع مخيمات اللاجئين. وهي تهيب بالمفوضية أن تشرع في إجراء تقييم للآثار الإيكولوجية المترتبة على المخيمات، من أجل القيام بما يلزم من إصلاح ووقاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تايلند تأمل في أن يواصل المجتمع الدولي العمل على إنهاض تلك المواقع المتأثرة في هذا الصدد.

٢٤ - **السيد سيناغا** (إندونيسيا): قال إنه يرحب بالتعاون القائم بين المفوضية وحكومة إندونيسيا، حيث أفضى هذا التعاون، من ناحية أولى، إلى تشجيع إعادة أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين إلى وطنهم بتيمور الشرقية بعد أن كانوا يقيمون في تيمور الغربية، كما أنه أفضى، من ناحية ثانية، إلى الشروع في برنامج للقيام داخل إندونيسيا بإعادة توطين اللاجئين الذين اختاروا أن يبقوا فيها. وتسوية جزء كبير من مشكلة اللاجئين خلال ثلاثة أعوام تقريبا قد مكن من تقليل التدخلات الإنسانية ومضاعفة أنشطة التوطين وإعادة الدمج. وقد تمكنت إندونيسيا ودولة تيمور الشرقية الجديدة، على هذا النحو، من تجنب المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى إثارة القلاقل، مما ظهر بمناطق أخرى من العالم من جراء حالات اللجوء الطويلة الأجل.

٢٥ - وفي إقليم تيمور الغربية، وفي مناطق أخرى من العالم أيضا، لا تزال مساعدة المفوضية والمجتمع الدولي ضرورية حتى بعد مرحلة الأزمة، فهذه المساعدة تتيح كفالة إدماج اللاجئين في المجتمع والانتقال إلى مرحلة التنمية.

٢٦ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أدى وضع تيمور الغربية في المستوى الخامس من مستويات الأمن من جانب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة إلى امتناع عدد من وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، ومنها المفوضية، عن التدخل في هذه المنطقة. ولقد عادت الأحوال إلى أوضاعها العادية بالأقليم منذ أكثر من سنتين، وبالتالي، فإن إندونيسيا تأسف لاستمرار هذا الإجراء، وهي تدعو الأمين العام إلى القيام فورا بإعادة النظر في الوضع حتى يتمكن سكان تيمور الغربية من تلقي المساعدة التي طال احتياجهم إليها.

٢٧ - وحكومة إندونيسيا تؤكد من جديد أنها تساند مهمة المفوضية، التي تتمثل في توفير المساعدة والحماية إلى جانب وضع حلول دائمة. وهي تؤيد أيضا تلك المبادرات الهامة التي يضطلع بها المفوض السامي، وخاصة برنامج ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، فضلا عن الاتفاقات التعاونية المبرمة مع المنظمات الدولية المختصة.

٢٨ - وينبغي أن يُشار، مع هذا، إلى أن المفوضية تشكل هيئة ذات طابع إنساني بحت. وعلى نحو ما جاء في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ''يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفق مبادئ الإنسانية والحيدة وعدم التحيز''. ومن ناحية أخرى، يتعين توفير هذه المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المعني وفي إطار مراعاة سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. والدور الرئيسي يقع على عاتق الدولة المعنية، فيما يتصل بتنسيق المساعدة الإنسانية، أما دور المفوضية فإنه يتألف من تقديم الدعم اللازم بناء على طلب هذه الدولة.

٢٩ - والتسوية الفعلية لمشكلة اللاجئين بتيمور الغربية تصور ذلك الطابع الحاسم الذي يتسم به التعاون بين البلد المضيف والهيئات الدولية، وخاصة المفوضية. وحكومة إندونيسيا تلاحظ، بالتالي، مع بالغ القلق تلك الصعوبات التي تشهدها المفوضية، وهي تطالب بإيجاد حل ناجع لها على المدى الطويل، وليس من الجائز لهذا الحل، مع هذا، أن يتضمن الانتقاص من الموارد المخصصة لأغراض أخرى، مثل التنمية المستدامة.

٣٠ - **السيد ليل كورديرو** (أنغولا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣١ - وأنغولا ترى، شأنها شأن المفوض السامي، أن التحديد الزمني لولاية المفوضية لم يعد له مكان، وهو لا يتلاءم مع الحقائق الواقعة. وهي تؤيد بالتالي، بكل حزم، إلغاء هذا التحديد، لا لمجرد استفادتها من أعمال المفوضية، بل لأنها ترى أيضا أن مشكلة اللاجئين لن تختفي على المدى القصير.

٣٢ - ووفد أنغولا يرحب بالزّخم الذي قدمته المفوضية لأعماله، وذلك من خلال برامج من قبيل برنامج عمليات الإعادة الأربع والمساعدة الإنمائية للاجئين والتنمية من خلال الدمج المحلي. وهو يحيي أيضا تلك الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل التعاون مع سائر الهيئات. ومن شأن هذه البرامج وتلك المبادرات أن تسهم لا محالة في تحسين مصير اللاجئين بالعالم.

٣٣ - وبغية مواجهة العدد المرتفع من حالات العودة، يلاحظ أن أنغولا بحاجة إلى مساعدة في مجال الموارد الإنسانية والتقنية والمالية. ومن جراء الحرب الأهلية التي انتهت منذ عام، يوجد ٤ ملايين من المشردين و٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين يعيشون في البلدان المجاورة ويدخلون في نطاق المفوضية. واليوم، تمت عودة أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم، في حين أنه يجري اتخاذ ما يلزم لإعادة ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ آخر إلى وطنهم من ناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وإذا كانت الأحوال الإنسانية قد تحسنت، وفقا للتقييمات الأخيرة، فإن ثمة مناطق عديدة بالبلد لا تزال تحتاج، وعلى نحو ملح، للمعونة اللازمة.

٣٤ - وفي سياق مكافحة الفقر، حددت حكومة أنغولا، كأولويات لها، إعادة توطين ودمج المشردين، وعودة اللاجئين، والتقليل من الاعتماد على المعونة الإنسانية. ولقد رصدت بالتالي ما يقرب من ١٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف إعادة توطين السكان، وتوزيع الأدوار الزراعية والمنتجات الغذائية. وفي الدورة العادية الثالثة لمجلس إدارة برنامج الأغذية العالمي، قدمت حكومة أنغولا مساهمة تبلغ ٧,٥ مليون دولار من أجل برنامج المعونة الغذائية الجديد، ومن شأن هذا البرنامج أن يتيح توفير منتجات غذائية لما يقرب من ١,٤ مليون من المشردين، و١٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين، ممن تُتوخى عودتهم إلى وطنهم في عام ٢٠٠٤.

٣٥ - وفي ضوء اتساع نطاق الاحتياجات المتصلة بإعادة التأهيل وإعادة التوطين، يلاحظ أن موارد البلد، في أعقاب حرب أهلية دامت عشرات السنين، لا يمكن لها وحدها أن تواجه الحالة القائمة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، حيث تقوم دائما بزيادة ميزانيتي الصحة والتعليم منذ نهاية الحرب، فإن المجتمع الدولي لا يزال لا يستجيب، إلا على نحو بالغ الجزئية، للاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

٣٦ - ووفد أنغولا يدعو المجتمع الدولي، بالتالي، إلى القيام بتعزيز، لا مجرد مساعدته المالية والإدارية لصالح البرامج المنفذة في أنغولا، بل أيضا مساهمته في ميزانية المفوضية، وذلك بهدف تزويدها بالموارد اللازمة لتحسين مواجهتها لأزمة اللاجئين في العالم.

٣٧ - **السيدة مريم** (إثيوبيا): أعلنت أنها تتوجه بالتحية لأعضاء المنظمات الإنسانية الذين ضحوا بحياتهم من أجل الاضطلاع بواجبهم، ثم قالت إن الأعمال الدائرة بأفريقيا لصالح اللاجئين قد أتت بنتائج مشجعة، ومع هذا، فإن الحالة في مشمولها لا تزال مبعث قلق بالغ. ومن جراء الصراعات المسلحة والمشاكل الإنسانية والاجتماعية — الاقتصادية، بصفة خاصة، فإن أفريقيا تستضيف اليوم

نسبة ٣٢ في المائة من السكان اللاجئين بالعالم، وهذا الوضع يؤدي إلى آثار ضارة بالنسبة لاقتصاد وبيئة يتسمان فعلا بالضعف، إلى جانب تقويضه للنتائج التي تحققت حتى الآن.

٣٨ - والبلدان الأفريقية، التي يتعين عليها بادئ ذي بدء أن تزود اللاجئين بالمساعدة والحماية، لا تمتلك على الإطلاق الموارد اللازمة، ومن الواجب مساندتها دون إخضاعها لمعاملة مختلفة. وحكومة إثيوبيا ترحب بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية من أجل التعاون مع الهيئات الإقليمية وكذلك مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما أنها ترحب أيضا بالعلاقة التي أقيمت بين المسائل الإنسانية ومسائل التنمية في إطار متابعة أهداف الألفية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٣٩ - ومن جراء الصراعات والكوارث الطبيعية، يوجد اليوم في إثيوبيا ١٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين، وهذا الوضع يمثل عبئا ثقيلا على كاهل البلد، حيث تتسم الموارد فعلا بالمحدودية. وفي سياق السعي لإيجاد حل دائم، تبذل الحكومة الإثيوبية كل ما يمكنها من أجل إعادة اللاجئين إلى وطنهم بناء على موافقة طوعية من جانبهم، بالإضافة إلى إعادة توطين المشردين. وبغية اضطلاع الحكومة بهذه المهمة، فإنها تحتاج لمساندة المفوضية والمجتمع الدولي.

٤٠ - وإثيوبيا متفقة مع المفوض السامي على وجوب تعزيز المفوضية حتى تتمكن من تحسين استجابتها للتحديات القائمة. وهي ترحب، في هذا الصدد، باعتماد ''جدول أعمال الحماية'' الذي يرمي إلى تقوية نظام الحماية الدولية. وهي تساند، بالإضافة إلى ذلك، إطار الحلول الدائمة لدى المفوضية الذي يرتكز على برنامج ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، مما يفضي، في رأيها، إلى الإتيان بحلول طويلة الأجل، ولا سيما بالنسبة للاجئين منذ وقت طويل.

٤١ - وبهدف تمكين المفوضية من التكيف حسب الحالة السائدة في العالم والوفاء بواجبها الذي يتسم بالأهمية، وخاصة في مجال خدمة اللاجئين بأفريقيا، يجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بتحسين حالة تمويل المفوضية.

٤٢ - **السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك): قال إنه يرحب بالمساعدة التي قدمتها المفوضية إلى بلده. وأن الدور المُعْزَى للمفوضية في اتفاق دايتون/باريس للسلام يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لتطبيق الملحق السابع من هذا الاتفاق، وهو ملحق يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين.

٤٣ - ومن بين مجموع اللاجئين والمشردين بسبب الصراع في البوسنة والهرسك، وهو مجموع يبلغ ٢,٢ مليون، توجد ٩٦٠ ٠٠٠ حالة من حالات العودة. وفي ضوء حجم حالات العودة هذه، يلاحظ أن أكثر من نصف الأشخاص المعنيين لا يستطيعون حتى الآن أن يرجعوا إلى مساكنهم السابقة، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت من قبل سلطات البوسنة والهرسك والمفوضية والمجتمع الدولي.

٤٤ - ومع هذا، فإن السلطات قد أزالت كافة العقبات السياسية التي تعوق عمليات العودة تقريبا، كما أنها حسّنت من ظروف الأمن، مما يسّر من عودة ما يقرب من ٤٢٠ ٠٠٠ من أفراد الأقليات بجميع مناطق البلد. والتطبيق الفعال والمنتظم للتشريعات العقارية كان بمثابة العنصر الحافز على عودة اللاجئين والمشردين. وحتى الآن، تم تنفيذ ٨٤ في المائة من قرارات لجنة إعادة تمليك العقارات، كما جرت إعادة ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠

من العقارات إلى مالكيها. وعملية الإعادة هذه تتعرض، مع ذلك، للبطء بسبب وجود لاجئين من صربيا والجبل الأسود ومن كرواتيا في البوسنة والهرسك، ومن هنا تبرز أهمية الاضطلاع بمبادرة إقليمية — ومن ثم، أهمية التعاون بين جميع البلدان — بهدف تطبيق الملحق السابع لاتفاق دايتون/باريس للسلام.

٤٥ - وتنفيذ هذا الملحق السابع لاتفاق السلام لا يزال في عداد الأولويات لدى سلطات البوسنة والهرسك. وحيث أن العقبات السياسية قد تم التغلب عليها، فإنه يلزم أن تُزال عراقيل أخرى، من قبيل تعبئة الموارد الضرورية لإعادة بناء المساكن وتهيئة فرص العمالة. ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين قد أنشأت صندوقا مشتركا من أجل العودة، وذلك بتمويل جزئي من قبل المانحين ومجلس وزراء البوسنة والهرسك. ولجنة الدولة تضطلع بإدارة الصندوق المعني باللاجئين والنازحين، مع الحرص على الشفافية والتنسيق الفعال فيما بين المنظِّمين والمانحين الدوليين المعنيين. وهذه الأنشطة، التي تستهدف تشجيع عمليات الإعادة وتعزيز القدرات الوطنية، من شأنها أن تمكن الهيئات الوطنية من الاضطلاع مستقبلا بالمسؤوليات المناطة حاليا بالمفوضية والمجتمع الدولي. ووفد البوسنة والهرسك يوجه نداء، بالتالي، إلى المجتمع الدولي حتى يقدم مساهمة ملموسة في عمليات الإعادة.

٤٦ - وتعزيز سيادة القانون، وإنعاش النمو الاقتصادي، وحماية وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين بالبوسنة والهرسك، وخاصة الفئات الضعيفة من قبيل اللاجئين والنازحين، تشكل شروطا مسبقة ضرورية للقيام على نحو فعال بتطبيق الملحق السابع لاتفاق السلام. وبفضل التعاون الإقليمي والدولي، إلى جانب مساعدة المجتمع الدولي، سيمكن تنفيذ التعهدات المضطلع بها في إطار هذا الاتفاق.

٤٧ - ومن المأمول فيه لدى وفد البوسنة والهرسك أن تقوم المفوضية والمجتمع الدولي باستقاء المعلومات اللازمة من تلك التجربة الفاجعة التي عاشتها البوسنة والهرسك، مع استرشادهما بهذه المعلومات للإضطلاع بإدارة فعالة للأزمات المماثلة أو إتقاء تلك الأزمات.

٤٨ - **السيد خوخار** (باكستان): قال إنه يلاحظ أنه، على الرغم من إحراز تقدم يبعث على التشجيع، فإن العدد الإجمالي للمشردين قد تعرض للتزايد، كما أن تطور السياسة الدولية والعولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات تستلزم القيام بإصلاح إدارة المفوضية. ومن الواجب أيضا أن تُبذل جهود أكثر صمودا، وأن توفَّر مساهمات أكثر سخاء، وذلك من أجل تمكين المفوضية من مواجهة حالات الطوارئ. ومن شأن الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل أن يتيسرا، بالإضافة إلى ذلك، من خلال الاضطلاع بتعاون مطرد مع العناصر الإنمائية الفاعلة. وباكستان تشعر بالاغتباط إذن إزاء انضمام المفوضية إلى عضوية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تؤيد الأخذ بزيادة تدريجية لحصة ميزانية المفوضية التي تُمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك وفقاً للنظام الأساسي للمفوضية.

٤٩ - والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتعزيز قدرة المفوضية على الاضطلاع بولايتها (A/58/410) تتسم بالحصافة، وهي مقبولة لدى الغالبية، على الرغم من احتياج بعضها إلى مزيد من التمحيص.

٥٠ - وباكستان تحيط علماً بمبادرة المساعدة الإنمائية للاجئين، التي تسعى إلى تشجيع الاستقلال والإسهام في الانتاجية لدى المجتمع المضيف، وهي إذا كانت تؤيد كل التأييد فكرة ''عمليات الإعادة الأربع''، فإن لديها على النقيض من ذلك تحفظات قوية بشأن استراتيجية التنمية من خلال الدمج المحلي، التي لا يمكن العمل بها في حالة

اللاجئين منذ وقت طويل وبأعداد كبيرة (حيث قد يؤدي هؤلاء اللاجئون إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعي – الاقتصادي والعرقي بالبلد المضيف، والحل السليم والدائم الوحيد بالنسبة لهم يتمثل في إعادتهم إلى بلد المنشأ بناء على موافقة طوعية من جانبهم)، وإن كان من الممكن أن يؤخذ بهذه الاستراتيجية فيما يتصل بالبلدان النامية ذات الاقتصادات الواسعة النطاق والتي توجد بها حاجة متزايدة إلى اليد العاملة.

٥١ - وعلى الرغم من كافة الجهود التي تبذلها المفوضية، فإن ضخامة المشكلة تتجاوز ما لديها من ولاية وقدرات. وينبغي، في الواقع، التصدي للأسباب الأساسية للصراعات التي تثير هذه التدفقات من اللاجئين والنازحين، إلى جانب إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع تلك الصراعات وتسويتها، فضلا عن القيام بدعم السلام؛ كما ينبغي كذلك تهيئة تضامن دولي أوسع نطاقا، وتوفير الاحترام اللازم للقرارات الجماعية التي تتخذها الأمم المتحدة.

٥٢ - وباكستان قد استضافت ٣ مليون من اللاجئين الأفغان (وهذا أكبر تدفق للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية)، مما أفضى، علاوة على الآثار المالية التي لا يمكن إغفالها، إلى عواقب سلبية تتعلق بالوضع الديمغرافي والهيكل الاجتماعي والاقتصاد والعمالة والإيكولوجيا والموارد الطبيعية بالبلد.

٥٣ - ومنذ تشكيل الحكومة الانتقالية بأفغانستان، تمت إعادة ١,٥ مليون من اللاجئين بمحض إرادتهم إلى بلدهم، مما يعني أنه لا يزال يوجد ٢ مليون من اللاجئين بباكستان. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، وقعت باكستان وأفغانستان والمفوضية اتفاقا ثلاثيا يستند إلى مبادئ الإعادة إلى الوطن بناء على موافقة طوعية. ولكن ينبغي، من أجل حفز اللاجئين على العودة إلى ديارهم، أن يكفل الأمن وأن يتاح كسب الرزق وأن يُضطلع بالأمن الغذائي أيضا، وباكستان قد أعلنت تقديم ١٠٠ مليون دولار من أجل مساعدة أفغانستان في إعادة بناء البلد، كما أنها ستوفر ٥ ملايين كتاب للمدارس الأفغانية. وهي تأمل في أن تدفع المساهمات التي أعلنت في مؤتمر طوكيو على النحو المتوخى. والسلام والاستقرار وإنعاش الاقتصاد بأفغانستان من المسؤوليات الجماعية للمجتمع الدولي، الذي لا يجوز له أن يتخلى عن التزاماته. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يستمر أيضا في تقديم دعمه للمفوضية بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها.

٥٤ - **السيد حياصات** (الأردن): قال إنه يشعر بالاغتباط إزاء تزايد من أُعيدوا إلى وطنهم، كما ذكر المقرر الخاص في تقريره (A/58/12)، فالإعادة إلى الوطن لا تزال تمثل أفضل حلول المشكلة على الرغم من المزايا المقدمة للمساعدة الإنمائية للاجئين.

٥٥ - ومن المأمول فيه أن يؤدي التعاون المتزايد بين المفوضية وسائر المنظمات والوكالات المعنية باللاجئين إلى تشجيع الدول على القيام، على الصعيدين الإقليمي والدولي، بوضع آليات من شأنها أن تيسر إيجاد الحلول، من قبيل إقامة نظام للإنذار السريع وتبادل المعلومات (مما يتيح تحسين التأهب لحالات الطوارئ)، وتوزيع الأعباء والمسؤوليات على نحو عادل.

٥٦ - ووفد الأردن يحيط علما، باهتمام كبير، بالتقرير المتعلق بتعزيز قدرة المفوضية على الاضطلاع بولايتها (A/58/410)، كما أنه يرحب بالاقتراح المتعلق بإلغاء التحديد الزمني لولاية المفوضية.

٥٧ - **السيدة كوسوغبور** (غانا): قالت إنه، في ضوء اتساع نطاق المشاكل المترتبة على التحركات الضخمة للاجئين والمشردين، فإن وفد غانا يوافق على المبادرات التي ترمي إلى تعزيز المفوضية وتعديل استراتيجياتها من

أجل مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الحداثة، مما لم يكن متوخًّى في اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧. وغانا تساند إذن مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' التي انبثقت عن ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤''، إلى جانب المشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية، وهي ترحب بوضع إطار للحلول الدائمة، فضلا عن الاهتمام المتزايد للمفوضية بحالات ما بعد الصراع وباللاجئين منذ وقت طويل. وغانا تفضل خيار الإعادة إلى الوطن بموافقة طوعية، ومع هذا، فإنها ترى أن ثمة إمكانية لإعادة التوطين وللإدماج المحلي في حالة موافقة البلد المضيف على ذلك تماما. وهي تساند نهج ''عمليات الإعادة الأربع''، فهو نهج ضروري لتجنب استئناف النزاع، كما تساند كذلك المساعدة الإنمائية للاجئين والتنمية من خلال الدمج المحلي.

٥٨ - والحالة المالية للمفوضية قد تضير مع هذا، إلى حد كبير، بتنفيذ استراتيجياتها، فقد جاء في الفقرة ٦٣ من تقرير المفوض السامي (A/58/12) أن المفوضية لم يكن لديها، في منتصف العام، سوى نصف الموارد اللازمة للإضطلاع بالأنشطة المتوخاة في عام ٢٠٠٣. وغانا تؤيد بالتالي ما طلبه المفوض السامي من القيام تدريجيا بزيادة حصة ميزانية المفوضية التي يجري تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهي تأمل في التمكُّن من استكشاف طرق جديدة والعثور على موارد تمويلية مستحدثة خارج نطاق الحكومات.

٥٩ - ومن الواجب على المفوضية أن تقيم شراكات أكثر وثاقة مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك على نحو يتضمن المراعاة التامة لحتميات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

٦٠ - وغانا تشعر بالقلق إزاء إضمحلال المبادئ المقبولة دوليا والمتعلقة باللجوء وعدم الإعادة القسرية، ومن ثم، فإنها تطالب الدول باحترام التعهدات التي قطعتها على نفسها في هذا الصدد. وهي تشعر بالقلق أيضا لما يحدث من اختطاف واغتيال موظفي الشؤون الإنسانية، وهي تأمل بالتالي أن تتقدم المناقشات المتصلة بوضع صك دولي لتكملة الاتفاقية المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها لعام ١٩٩٤.

٦١ - ووفد غانا يشعر بالاغتباط إزاء اتباع المفوضية لنهج يتضمن مراعاة السن ونوع الجنس، وهو يؤيد وضع آلية لتجنب تكرار حالات استغلال اللاجئين التي حدثت في عام ٢٠٠٢ بغرب أفريقيا ونيبال ومناطق أخرى، كما أنه يطالب المفوضية بالحرص على قيام موظفيها وشركائها بتطبيق مدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة على نحو حازم.

٦٢ - **السيد غوتيريس** (تيمور الشرقية): قال إن النتائج الإيجابية التي وردت في تقرير المفوض السامي (A/58/12) تبين بوضوح مدى أهمية المساعدة الإنمائية للاجئين، وضرورة القيام، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، بتنفيذ هذا النهج المبتكر. ووفد تيمور الشرقية ينتظر باهتمام، علاوة على ذلك، نتائج مبادرة ''تكملة الاتفاقية''.

٦٣ - ولما كانت مشكلة اللاجئين تهم تيمور الشرقية على نحو مباشر، فإن برلمان البلد قد أدرج، في نطاق أولوياته، مسألة التصديق على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، إلى جانب الالتزام باتفاقيتي عام ١٩٤٩.

٦٤ - وبفضل الجهود المشتركة من قبل المفوضية ومختلف الهيئات والحكومة الإندونيسية، عاد ما يقرب من ٩٠ في المائة من اللاجئين، الذين يبلغ عددهم ٢٣٠ ٠٠٠، إلى تيمور الشرقية. وكفالة إعادة الدمج

وإعادة التوطين، على نحو كامل، بالنسبة لهؤلاء اللاجئين تُعد بمثابة مجازفة حقيقية أمام البلد.

٦٥ - وتيمور الشرقية مصممة على مواصلة تعاونها مع المفوضية وحكومة إندونيسيا من أجل إيجاد حلول لتلك المشكلة التي تبعث على بالغ القلق، وهي مشكلة اللاجئين القصر غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم.

٦٦ - وفي الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة، الذي عُقد بديلي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اتفقت حكومتا إندونيسيا وتيمور الشرقية على تشجيع القيام، في أماكن مقترحة من جانب حكومة إندونيسيا، بإعادة توطين اللاجئين الموجودين حاليا بتيمور الغربية، مع إعادة من يرغب من هؤلاء اللاجئين إلى تيمور الشرقية. وعملية المصالحة الوطنية لن تُنجز، بصورة حقيقية، إلا عند القيام، في ظل مراقبة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، باتخاذ كافة التدابير الرامية إلى تطبيق استراتيجية التنمية من خلال الدمج المحلي. وفي إطار مساعدة المفوضية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكامله، تأمل تيمور الشرقية في أن تتمكن من تطبيق نهج المساعدة الإنمائية للاجئين، مما يُعدَّ ذا أهمية بالغة فيما يتصل بكفالة المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية.

٦٧ - وستقوم تيمور الشرقية أيضا بوضع تشريعات وطنية تتعلق باللجوء، كما أنها ستنشئ مؤسسات للاهتمام بطالبي اللجوء في سياق احترام القواعد المعترف بها على الصعيد الدولي. وهي تنوي بالفعل مواصلة الاستفادة من المساعدة التقنية والخبرة التي قُدمت لها حتى الآن من جانب المفوضية والفريق المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

٦٨ - وتيمور الشرقية تلاحظ ببالغ القلق أن أمن موظفي الشؤون الإنسانية يتعرض للمخاطر على نحو مطرد، وبالتالي، فإنها تلفت الانتباه إلى أنه إذا كانت الاتفاقية المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها تشكل، بالفعل، الإطار القانوني الدولي الذي يتيح منع ومعاقبة الاعتداءات الإجرامية ضد الموظفين العاملين في الميدان، فإن ثمة اتفاقا، مع هذا، على التسليم بأنه ينبغي الآن تمديد نطاق الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقية. وتيمور الشرقية ترحب بالتالي بمضمون مشروع القرار (A/C.6/58/L.22) الذي اعتمدته اللجنة السادسة بتوافق الآراء في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٩ - **السيد دهاكال** (نيبال): قال إنه يرحب بالأفكار المبتكرة التي ظهرت في سياق مبادرات ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤'' و''المشاورات العالمية'' و''تكملة الاتفاقية''، ثم قدم تحيته لأعمال المفوض السامي، وبعد ذلك أشار إلى أن ثمة أعدادا كبيرة من بين اللاجئين في العالم، ممن يبلغ عددهم ٢٠ مليون، تتعرض لحالات لجوء طويلة بالشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا ومناطق أخرى. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للاجئين البوتانيين في نيبال. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه المشاكل دون تأخير، ولكن الاعتناء باللاجئين لا يكفي لجعل الحياة مقبولة أمام هؤلاء الأشخاص الذين يفتقرون إلى المال والعمل والأمل، والذين يتعرض أطفالهم لآفة النشأة دون هوية. وثمة لاجئون كثيرون يقعون ضحية للإضطهادات وعمليات الطرد القسري والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتطهير العرقي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن الواجب على المفوض السامي أن يلتمس الأسباب الجذرية لهذه المشاكل حتى يسهم في علاجها.

٧٠ - والتقرير المتعلق بتعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بولايتها (A/58/410) يتضمن بعض الاقتراحات الهامة التي ينبغي

للجمعية العامة أن تدرسها باهتمام. ونيبال تؤيد بالتالي إلغاء التحديد الزمني لولاية المفوضية، كما أنها تؤيد مبادرة ''عمليات الإعادة الأربع'' التي من شأنها أن تسمح للمفوضية بالعمل في ظل شراكة مع البنك الدولي وسائر وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

٧١ - ومن رأي نيبال، على النقيض من ذلك، أن الاقتراح المتعلق بالتنمية من خلال الدمج المحلي ينبغي له أن يدرس من جديد في إطار من الحذر؛ حيث أنه إذا كان من الممكن للاجئين أن يكونوا من عوامل التنمية، فإن الدمج المحلي، الذي يؤدي إلى آثار خطيرة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لكل مجتمع، ينبغي أن يكون موضع نظر، في الواقع، على أساس كل حالة على حدة. وإذا كان هذا الدمج المحلي من الأمور المتوخاة في البلدان المضيفة التي لا يكفي عدد سكانها للإضطلاع بالأنشطة الاقتصادية وتوسيع نطاقها والتي تتسم بقدرة سياسية على استيعاب اللاجئين، فإن من الملاحظ في الغالبية العظمى من البلدان الفقيرة، التي تتميز بحدة الفاقة وشدّة ارتفاع الكثافة السكانية، إن هذا الدمج المحلي سينتهي بالفشل. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا الحل قد يشجع من ينتهكون حقوق الإنسان ويعملون على تهجير السكان على مواصلة أفعالهم الذميمة دون عقاب.

٧٢ - والمساعدة الإنمائية للاجئين، التي تُعدّ عاملا من عوامل تيسير التنمية والاكتفاء الذاتي، تمثل أيضا، في الواقع، حلا مفضيا إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية وخيمة على المدى الطويل بالنسبة للبلدان المضيفة التي تتسم فعلا بالفقر. ونيبال تسارع بالتالي إلى دعوة المفوض السامي للقيام باستعراض هذه المسألة على نحو أكثر تعمقا. وهي تشعر بالقلق إزاء الصعوبات المالية القائمة، وكذلك إزاء هبوط الموارد الذي يعوق المساعدة الإنسانية بكافة أنحاء العالم، وبالتالي، فإنها ترى أن ثمة ضرورة لزيادة حجم المساهمات وتوسيع نطاق قاعدة المانحين، في ضوء مراعاة أن ثمانية فقط من المانحين تقدم وحدها نسبة ٨٠ في المائة من الموارد المالية للمفوضية.

٧٣ - وفيما يتعلق بما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين البوتانيين الذين يعيشون في مخيمات بنيبال منذ أكثر من ١٠ سنوات، والذين أشار إليهم المفوض السامي في تقريره (A/58/12)، يلاحظ أن نيبال، التي تدخل في عداد البلدان الأقل نموا، توفّر المأوى اللازم لهؤلاء اللاجئين لأسباب إنسانية محضة، على الرغم من ضعف قدرتها في هذا الشأن. ونيبال تتطلع دائما بحماس إلى إيجاد حل مستدام لهذه المشكلة، في إطار يتسم بحسن النية إلى أقصى حد، وذلك من خلال الاضطلاع بمفاوضات ثنائية مع بوتان. وفي الاجتماع الوزاري المشترك الخامس عشر، الذي عُقِد ببوتان، اتفق البلدان على كفالة إعادة اللاجئين بمخيم خودوناباري بناء على موافقتهم الطوعية، وكذلك على الاضطلاع بأنشطة مشتركة للتحقق في مخيم آخر. ومن المتعين بالفعل على بوتان أن تهيأ بيئة مواتية لعودة اللاجئين في ظل ظروف تتسم بالأمن والكرامة، مما من شأنه أن يسهم على هذا النحو في السلام والاستقرار والتنمية بالمنطقة.

٧٤ - **السيد شورتي** (ليختنشاين): قال إن البلدان النامية تستقبل ما يقرب من ثلثي اللاجئين بالعالم أجمع، في حين أن مساهمات ١٢ بلدا تمثل ٩٠ في المائة من الميزانية السنوية للمفوضية. وفي الوقت الذي لا يلوح فيه بعد بالأفق أي حل لمشكلة اللاجئين، فإن المجتمع الدولي، الذي يصعب عليه أن يصوب هذه الاختلالات الأساسية،

يحق له أن يتابع تلك المبادرة، التي يغلب عليها الطابع العملي، والتي تنهض المفوضية بأعبائها.

٧٥ - وفيما يتعلق باختصاصات المفوضية، توافق ليختنشتاين على تدابير الإصلاح المطبقة، وخاصة القرار المتعلق بإلغاء التحديد الزمني لولاية المفوضية بهدف تيسير التخطيط والعمل الاستراتيجيين على المدى الطويل؛ والجهود المبذولة لتوسيع وتنويع قاعدة المانحين، والقيام بالتالي بتحسين قابلية مصادر التمويل للتنبؤ ومدى تنوع هذه المصادر، وخاصة من خلال الالتجاء إلى القطاع الخاص؛ والزيادة الإضافية للائتمانات المرصودة للمفوضية في الميزانية العادية للأمم المتحدة؛ والاقتراح الرامي إلى ترشيد المتطلبات فيما يتصل بوضع التقارير.

٧٦ - وليختنشتاين ترحب بإطار المفوض السامي للحلول الدائمة، الذي يشجع على المشاركة في الأعباء إلى جانب التعاون المتعدد الأطراف، والذي من شأنه أيضا أن يسلط الضوء على التنمية من خلال الدمج المحلي. وهي تحيي كذلك، على نحو عام، ما يُضطلع به من تنفيذ برنامج يستهدف توفير العمالة للاجئين وملتمسي اللجوء، منذ أول يوم لوصولهم تقريبا. وهذه السياسة تفضي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها البلدان المضيفة، وكذلك إلى القيام على نحو كبير بتيسير عملية إعادة اللاجئين، حيث سيستطيعون بالتالي تعلم مهنة أخرى إلى جانب اضطلاعهم بالادخار والرجوع إلى بلدانهم الأصلية لبدء حياة جديدة. وبالإشارة إلى الاعتداءات التي ارتكبت ضد مكتب الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ببغداد، يلاحظ أن ليختنشتاين تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد المخاطر التي يتعرض لها موظفو الشؤون الإنسانية في الميدان. ومن الواجب بالتأكيد أن يُعزز أمن جميع الموظفين، وثمة أمل لدى ليختنشتاين في أن تكون التدابير العملية والتشغيلية المتخذة من جانب الأمانة العامة مصحوبة بتعزيز النظام القانوني القائم، وذلك في إطار تطبيق الاجراءات المضطلع بها من قبل الهيئات الحكومية الدولية المختصة.

٧٧ - **السيد فاهر** (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قال إن اليونيسيف والمفوضية تعملان في تعاون وثيق بمجالات متعددة، على الصعيدين الوطني والدولي، ومن أمثلة ذلك، مذكرة التفاهم والمبادئ التوجيهية بشأن القصّر غير المصحوبين أو المنفصلين عن آبائهم، إلى جانب الأعمال المضطلع بها في إريتريا، بالتعاون مع السلطات الوطنية، من أجل تزويد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣ نسمة بمياه مأمونة، بهدف تيسير إعادة دمج المغتربين بالسودان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليونيسيف قد قررت أن تنظر في مسألة المشردين من خلال استعراض عواقبها بالنسبة لجميع القصر، وذلك بدلا من تصنيفهم إلى فئات فرعية مختلفة (القصر اللاجئون والقصر المشردون وما إلى ذلك).

٧٨ - وثمة ثلاث نقاط أساسية جديرة بالاهتمام، وهي الأخذ بنهج يستند إلى الحقوق فيما يتصل بالأعمال الإنسانية، والتعليم، وتسجيل المواليد. وبشأن البرمجة، اضطلعت اليونيسيف بالفعل بنهج يقوم على حقوق الأطفال، مع إيلاء الاعتبار لكافة جوانب رعاية هؤلاء الأطفال، ومن المعروف أن الحماية والمساعدة ينبغي لهما أن تسيرا جنبا إلى جنب، ومن أمثل ذلك، ما أنشئ من ملاذات لحماية الأطفال بألبانيا وأنغولا وغينيا وليبريا، حيث تُوفَّر خدمات المساعدة الأساسية للأطفال ومن يتكفلون بهم.

٧٩ - وعلى صعيد التعليم، لا يؤدي التعليم إلى مجرد بث شعور جديد بالاستقرار والأمن لدى الأطفال المهجرين والمتأثرين بالصراعات المسلحة، بل أنه يؤدي أيضا إلى إعادة شيء من النمطية الاعتيادية إلى المخيمات

المهددة بالعنف والحرب. والتعليم يشكل كذلك وسيلة لتثقيف الأطفال المنكوبين بالحرب بشأن الصحة والأمن، والألغام، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والحياة اليومية. وفي حالات الطوارئ، ينبغي بالتالي إصلاح النظام التعليمي بأسرع ما يمكن، بهدف تجنب انهيار القواعد الاجتماعية والخدمات. وعلى هذا النحو، تقوم اليونيسيف وشركاؤها، في كوت ديفوار، بمساندة السنة الدراسية الثانية التي نُظمت، بصفة خاصة، من أجل الأطفال المشردين بجنوب البلد، من خلال القيام، بصورة محددة، بتوفير أدوات للتسلية ولوازم للدراسة من أجل ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ طفل. ولقد قامت أيضا، بجمهورية الكونغو، بتوزيع ضروريات تتعلق بالتعليم من أجل ١٠ ٠٠٠ من الأطفال المشردين، بهدف تمكينهم من العودة إلى المدارس الابتدائية والثانوية التي تجاور أماكن إقامتهم المؤقتة أو مناطق استقرارهم.

٨٠ - ومن العقبات التي تعترض سبيل وصول الأطفال المشردين إلى التعليم وسائر الخدمات الاجتماعية، وعدم وجود أوراق للهوية، وخاصة شهادة ميلاد قانونية. وعلى الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل تطالب بقيد جميع الأطفال بمجرد ولادتهم، فإن التقديرات تشير إلى أن ثلث المواليد لا يتم تقييدهم. وشهادة الميلاد توفر، مع هذا، مزايا عديدة في حالات الأزمات: الحماية القانونية؛ والوصول إلى مختلف الخدمات؛ وحماية الأطفال المشردين واللاجئين من الأعمال الشاقة والاتجار والتجنيد في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة؛ وهي تتيح أيضا وقاية الطفل المنفصل عن أسرته من فقد هويته ومن التعرض للحصول على اسم جديد، مما يزيد من صعوبة أية محاولة لإعادة لم شمل الأسر. ومن الواجب على السلطات الوطنية أن تضع الأطر القانونية والإدارية اللازمة لكفالة القيام، بأسرع ما يمكن، بتسجيل جميع الأطفال، بما في ذلك من وُلِدوا في مخيمات اللاجئين، كما ينبغي لهذه السلطات أيضا أن تستبدل الأوراق التي تعرضت للتلف أو الضياع أثناء انتقال الأطفال. والأعمال المضطلع بها من قِبَل الحكومة الأفغانية الانتقالية توضح تماماً النتائج المتوقعة من جانب حكومة تتسم بالتصميم على العمل. وعلى هذا النحو، تم تسجيل ٧٧٥ ٠٠٠ من الأطفال الذين يقل سنهم عن عام واحد بأفغانستان، وذلك في إطار عملية تستهدف تسجيل كافة أطفال هذه الفئة العمرية قبل نهاية عام ٢٠٠٣، مما جرى بمناسبة الأيام الوطنية الأفغانية للتطعيم ضد مرض شلل الأطفال. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٣، سجلت أفرقة التطعيم ٩٧ في المائة من أطفال تلك الفئة المستهدفة.

٨١ - ومن المؤكد أن ثمة ضرورة للاضطلاع بحلول طويلة الأجل، وذلك بالإضافة إلى الأعمال المضطلع بها من قبل المفوضية واليونيسيف وشركائها، بهدف الوفاء بالاحتياجات اليومية للأطفال. والحكومات وحدها هي التي لديها ما يلزم من نفوذ وسلطة من أجل تهيئة عالم مناسب بالفعل للأطفال.

٨٢ - **السيد نسيمي** (الكونغو): قال إنه يرحب، في ضوء وجود الملايين من اللاجئين والمشردين الذين لم تجر تسوية وضعهم بعد، بالمبادرات المضطلع بها من جانب المفوضية لإيجاد حلول دائمة، وخاصة مبادرة ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، التي تركز على أهمية الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة المساعدة الإنمائية في الحالات التالية لحالات الصراع (كما هو الشأن في الكونغو)، واستراتيجية التنمية من خلال الدمج المحلي. ووفد الكونغو يشجع، علاوة على ذلك، مبادرة ''تكملة

الاتفاقية'' التي ترمي إلى تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين، كما أنه يؤيد تلك التوصية التي تستهدف إلغاء التحديد الزمني لولاية المفوضية.

٨٣ - والمفوضية قد قدرت عدد اللاجئين والنازحين في منطقة وسط افريقيا دون الإقليمية، في بداية عام ٢٠٠٣، بـ ٠٠٠ ٣٠٠ ١ نسمة. والكونغو كانت تضم، في تلك الفترة، ٠٠٠ ١١٩ من اللاجئين، الذين قدموا بصفة خاصة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك من رواندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، مع هذا، ووفقا للالتزامات الواردة في الصكوك الدولية التي تشكل الكونغو طرفا فيها، اضطلع هذا البلد بالتعبئة، على الرغم مما يتحمله من صعوبات اجتماعية — اقتصادية من جراء هذه الحالة، بغية تقديم المساعدة اللازمة للاجئين من خلال لجنته الوطنية المعنية بمساعدة اللاجئين، وفي إطار التعاون مع شتى المنظمات الإنسانية والمفوضية، التي وقعت معها الكونغو في شباط/فبراير ٢٠٠٢، إتفاقا للشراكة يتضمن قيام المفوضية بمساعدة الكونغو في مهمتها الخاصة بالحماية والمساعدة. وبالإضافة غلى ذلك، أبرمت الكونغو اتفاقين ثلاثيين، وكان أحدهما مع المفوضية وغابون، مما أتاح إعادة ٠٠٠ ٢ من اللاجئين إلى وطنهم، أما الاتفاق الثاني فقد أُبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع المفوضية ورواندا، وهو ينص على إعادة الروانديين اللاجئين بالكونغو منذ عام ١٩٩٧ إلى بلدهم بناء على موافقة طوعية من جانبهم. ووفد الكونغو يتقدم بالشكر إلى جميع شركائه، وخاصة المفوضية، التي لا تزال تعمل على إيجاد حلٍ لمصير المشردين بالكونغو.

٨٤ - وحكومة الكونغو تؤيد أي مبادرة ترمي إلى تعزيز السلام والمصالحة بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، كما يتضح من مشاركة رئيس الدولة بنفسه في عمليات المصالحة الوطنية. وهي تشعر بالاغتباط، علاوة على ذلك، لإرساء حكومة الاتحاد الوطني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإبرام اتفاقات في بوروندي منذ قليل، وإنجاز عملية المصالحة الوطنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشكل تقدما من شأنه أن يسمح بالقيام، على النحو المتوخى، بإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين والنازحين.

٨٥ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/58/353) وتقرير المفوضية لعام ٢٠٠٢ (A/58/12) يتّسمان بأهمية خاصة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي، فثمة جزء كبير من دولها الأعضاء ينتمي للقارة الأفريقية. وثمة تأييد من جانب المنظمة للاستنتاجات التي ذكرها الأمين العام في تقريره (A/58/353)، كما أن هناك قلق إزاء ما ورد بالفقرة ١ من نفس التقرير، حيث ذُكِرت من بين البلدان الأفريقية السبعة التي جاءت منها أكبر مجموعات اللاجئين الأفارقة، ثلاثة بلدان (السودان وسيراليون والصومال) من بين أعضاء المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المتضمَّن بالفقرات من ٣ إلى ٣٤ من نفس التقرير، يلاحظ أن الصراعات العديدة قد أفضت إلى تدفق اللاجئين نحو ١٥ بلدا أفريقيا، وثمة سبعة من هذه البلدان أيضا من أعضاء المنظمة. وفي مواجهة مثل هذه الحالة، التي تتطلب مبادرة متعددة الأبعاد، تتسم المنظمة بالاستعداد لتوفير دعمها، بل وللإضطلاع بدورٍ تنشيطي في مجال السعي لتحقيق تسوية للصراعات، فضلا عن إرساء سلام، سواء بأفريقيا أم بغيرها من القارات.

٨٦ - وفي الدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، التي عُقدت بطهران في أيار/مايو ٢٠٠٣، اتخاذ المشاركون عددا من التدابير (القرار رقم 16/30-P بشأن مشكلة اللاجئين بالعالم الإسلامي)، وهذه التدابير تتضمن

الوفاء بالأهداف الواردة في جدول أعمال الحماية الذي وضعه المفوض السامي (A/58/12، الفقرة ١٣). ولقد أكدوا أيضا، بصفة خاصة، أنه ينبغي مساعدة اللاجئين الذين تحيط بهم ظروف فاجعة، كما طالبوا الدول أعضاء المنظمة بمنع الصراعات التي قد تفضي إلى تدفق اللاجئين. وأهابوا بالدول الأعضاء أن تضطلع بمسؤولياتها، لا إزاء اللاجئين وحدهم، بل أيضا إزاء العائدين والمشردين، وأن تنسق إجراءاتها على الصعيد الدولي بهدف إبراز الأسباب الرئيسية لتدفق اللاجئين، وأن تعمل بالتعاون مع المفوضية حتى تمكن اللاجئين من العودة إلى بلادهم بمجرد سماح الوضع بذلك. وفي الاجتماع التنسيقي السنوي الأخير لوزراء خارجية الدول أعضاء المنظمة، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر بنيويورك (الولايات المتحدة)، طالبت المنظمة أيضا مصرف التنمية الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي بضمان تقديم مساعدة مالية كبيرة بهدف تغطية احتياجات اللاجئين.

٨٧ - ومن الواجب على الدول الأعضاء أن تولي اهتمامها لما تعرض له الشعب الفلسطيني والسكان المسلمون بولاية كشمير وجامو من مصير فاجع، فكلاهما كان ضحية لصراعات شرسة أفضت إلى اضطرارهم، بمئات الآلاف، إلى الخروج والتماس اللجوء المؤقت طوال سنوات كثيرة مضت. وهما ينتظران من المجتمع الدولي أن ينهض لمساعدتهم. ولقد أعلنت المنظمة، ولا تزال تعلن، أنها مستعدة لمساعدة الأمم المتحدة في هذا المسعى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.